

## مراجعات

يهوشافاط هرکابي :

« الاستراتيجية العربية وردود الفعل الاسرائيلية »

ترجمة احمد الشهابي ، دار القدس ،

بيروت ، ١٩٧٩ .

وهذا النموذج الذي يطرحه هرکابي هو نفسه النموذج الذي يمثله المثقفون ، والمستشارون ، الذين يعملون في مؤسسات النظم الاستغلالية ، حيث يقتصر دورهم على تقديم التبرير ، العلمي ، والاخلاقي البرجماتي والغطاء النيمائوجي الدعائي للسياسات المتبعة .

لما دام الكاتب السياسي في اسرائيل ملتزم بما تعمله الصهيونية ، فان فكره لا بد ان يكتسب الكثير من السمات الصهيونية وبما تعمله من تضليل ومراوغة وعدم امانة ، وبما تستمر فكر هذا الكاتب برءاء النظرة « العلمية » .

الا ان دراسة هذا الفكر السياسي ، كجزء من عملية فهم طبيعة ومواقف العدو ، يكتسب أهمية حاسمة . ولم تكن اجراءات المنع والتحرير السابقة ، التي كانت تمارسها الانظمة العربية للحيلولة دون الاطلاع على كل ما يمت بصلة للكيان الصهيوني ، لم تكن تخدم ، في النتيجة ، سوى النور الذي تلعبه الصهيونية في المنطقة . وبهما تترعت هذه الانظمة بمشاعر العداة الوطنية الشعبية المشروعة لتغطية سياسة التجهيل التي كانت تمارسها .

والواقع ان ما يعطي بعض القوة والتماسك الشكلي للفكر السياسي الصهيوني الذي يمثله هرکابي هو نوع ما يواجهه من استراتيجيات وتكتيكات متبعة من الانظمة ، فهو فكر يفتات على

يضيف اسم المؤلف أهمية زائدة على هذا الكتاب ، فقد شغل مؤلفه عدة مناصب حساسة في الدولة الصهيونية . فهو اشترك كقائد عسكري في حرب ١٩٤٨ ، واصبح سكرتيرا للوزير الخارجية عام ١٩٤٩ ، وعين ، بعد ذلك ، مديرا للمخابرات الاسرائيلية برتبة ميجور جنرال خلال الفتوة ١٩٥٥ - ١٩٥٩ ، وعمل استادا للعلاقات الدولية ودراسات الشرق الاوسط بالجامعة العبرية في القدس ، وفي شتاء ١٩٧٧ عين مستشارا لشؤون الامن لدى رئيس مجلس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين .

وهرکابي الذي يصنف نفسه من مدرسة « حمانم الصقور » ( كما يسميها ) في اسرائيل ، يعبر ، بشكل اصيل ، عن السلوك السياسي الصهيوني الرسمي الذي يحاول ان يطرح أمام الخصم والرأي العام سياسته وشرطه بطريقة تبدو معها معتلة ومعقولة ، وبينما هي في الجوهر تمجيزية ، بحيث لا يسع الخصم الا رفضها . وفي هذه الحالة يبدو الخصم هو المنطوق وغير المعقول ، سيما اذا لم يستسلم لهذه السياسة والشروط .

ان النموذج الذي يمثله هرکابي المستر برداء العلم والنظرة الاكاديمية الموضوعية يواجهنا بطرح سؤال محوري : هل يمكن للعلم والفكر السياسي ان يكون موضوعيا وابتدئا محايدا ، خاصة اذا كان يسغى لخدمة مصالح وسياسات عنوانية واستغلالية ؟